مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

MJAES

المجلد السابع العدد الأول 2017

Doi: 10.52113/6/2017-7-1/125 -144

نظرة تقويمية لجولات التراخيص النفطية

حيدر حسين عذافه [a]

الملخص

لقد برزت الحاجة الملحة للاستثمار في القطاع النفطي بعد عام 2003 وذلك لانخفاض معدلات الإنتاج اليومية، إذ انها لم تتجاوز في أحسن الأحوال 2.5 مليون برميل يومياً، فضلا عن كونه القطاع الوحيد الذي يرفد الموازنة بالتدفقات النقدية، التي تمثل عصب وشريان الحياة الاقتصادية في العراق.

ان الإيرادات النفطية متمثلةً بعنصري الكمية المنتجة وسعرها، يعد فيها الأخير عنصراً متغيراً خارجياً لا يمكن التحكم فيه، على الرغم من وجود شبه اجماع بين المنتجين والمستهلكين للنفط، بان أسعار النفط غير مناسبة لكلا الطرفين، جعلت منه قيداً على طبيعة العقود المبرمة ضمن جولات التراخيص، التي ابرمت من اجل زيادة معدلات الإنتاج، والتي أبرزت ضرورة تسليط الضوء على اهم النتائج المتحققة من جراء تلك الجولات.

المقدمة

يبدو ان النفط مازال وسيبقى السلعة التي ترسم صياغة المشهد الاقتصادي العراقي، على الرغم من ان صور ذلك المشهد قد تغيرت، إذ الالية التقليدية أصبحت غير فاعلة، وهي: "تنخفض الأسعار تنخفض الكميات المنتجة تنخفض الكميات المصدرة يقل العرض ترتفع الأسعار". اذ تشير معظم التقديرات الى صعوبة الرجوع والعودة الى أسعار النفط السابقة، ذات 100 دولار فأكثر، وبالتالي فان تداعيات هذا الانخفاض سوف يكون لها وقع كبير على الاقتصاد العراقي، ولاسيما في ظل عقود مبرمة ونمط استثماري يعتمد كلياً على استخراج الوحدة الواحدة من البرميل الواحد المنتج، الذي يشكل تحديا خطيراً امام تراجع العوائد المتحققة من خلال تلك العقود، والذي يجعل هذا التحدي أكثر خطورة. والجدير بالذكر أن اجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2016 المقدر بنسبة (23%)*. الامر الذي استدعى من مجلس النواب عند اقراره لموازنة 2016 دعوة الحكومة الاتحادية الى ضرورة مراجعة عقود جولات التراخيص النفطية بما يضمن مصلحة العراق الاقتصادية.

اولا - مشكلة البحث

لقد تمخض عن انخفاض أسعار النفط بروز تيار يدعو الى تحويل تلك العقود من عقود الخدمة الى عقود المشاركة بالإنتاج، وتيار اخر يدعو الى الابقاء على تلك العقود بصيغتها الحالية

a المدرس المساعد ، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المثنى

ويعدها انجازاً يحسب لواضعي السياسة النفطية في العـراق، اذن مـا حجـم التحـدي الخطيـر؟ ومـا مسوّغات كل تيار؟ وما الحلول الناجعة للإبقاء او التحول في هذه العقود؟ هذا ما ستتم مناقشته من خلال مضامين هذا البحث.

ثانيا - فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مضمونها:

ان الاستراتيجية المعتمدة للسياسة النفطية في العراق، بعد 2003 استراتيجية عنوانها رفع مستوى الإنتاج (الجهد الوطني غير قادر على تحقيقها) بدعوة الشركات العالمية الى العمل في العراق، وتوظيف خبراتها وتكنولوجيتها المتقدمة في تحقيق معدلات انتاج عالية بوتائر سريعة، واعتمدت الوزارة لتحقيق هذه الاستراتيجية على نمط الاستثمار النفطي الأجنبي لجلب شركات نفطية عالمية من خلال ما يعرف بجولات التراخيص النفطية.

تمثل جولات التراخيص قوة تفاوضية بين الجانب الوطني متمثلا بـ "وزارة النفط العراقية" التي أصرت على ان تكون عقود خدمة، و"شركات النفط العالمية" التي كانت تسعى لأن تكون عقود مشاركة بالإنتاج بدلاً من عقود الخدمة.

ثالثا - هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على أهمية عقود الخدمة وعقود المشاركة بالإنتاج كنمط من أنماط الاستثمار النفطي وايهما يحقق العائد والمنفعة للاقتصاد العراقي .

رابعا - منهجية البحث

اعتمد البحث على المعطيات التاريخية، لأنماط الاستثمار النفطي، وتحليلهُ لأهم الوقائع الناتجة عن تلك الانماط من خلال عرض وجهات النظر المختلفة، ودراسة التداعيات لكل منهما.

خامسا - هيكلية البحث

تعد جولات التراخيص، المحور الذي تدور حوله هيكلية البحث، مع الاخذ بالحسبان الجذور التاريخية لطبيعة العقود النفطية، التي تم تناولها من خلال المبحث الأول، مع مبحثين لاحقين يتحدث الأول عن اهم الشركات التي فازت بجولات التراخيص الأربع والنتائج المتحققة منها، والثاني مناقشة أهم الفروق المتحققة بين عقدي الخدمة والمشاركة، مع خلاصة لأهم الاستنتاجات التي تم الوصول اليها، وكذلك مجموعة من التوصيات المتعلقة بمضمون البحث.

سادسا - أهمية البحث

يحظى البحث بأهمية استثنائية، وذلك لاعتماد الاقتصاد العراقي على عوائد النفط، اذ انها تساهم بنسبة 99% من اجمالي الصادرات العراقية، و97% من اجمالي الإيرادات الحكومية من النقد الأجنبي، وبالتالي فان رسم أية افاق جديدة لتطوير الاقتصاد العراقي لابد من ان تبدأ من هذا القطاع.

المبحث الاول

لمحة تاريخية للسياسة النفطية في العراق وانماط الاستثمار المتعاقبة قبل 2003

يجـدر بنـا قبـل ان نقـوم بتنـاول أنمـاط الاسـتثمار النفطـي، تقسـيمها الـى مراحـل زمنيـة معينـة، اذ ان كـل مرحلـة لهـا خصائصـها المميـزة لها، وصولا الى المرحلة الحالية، مرحلة جولات التراخيص النفطية وكما يأتي:

المرحلة الأولى : مرحلة منح الامتيازات النفطية لشركات النفط العالمية إبّان الحكم العثماني.

يعـود تـاريخ الاهتمـام بـالنفط العراقـي الـى عام 1888، من خلال شركة سكة حديد الاناضول، التي استطاعت الحصول على حق البحث والتنقيب عـن الـنفط فـي الأراضـي العراقيـة بجانـب خطـوط السكك الحديد، وبـالنظر لمـا توصـلت اليـه الفرقـة المكلفة بالبحث عن النفط من إمكانات نفطية كبيرة، مقارنة بجميع المواقع الأخرى في الدولـة العثمانيـة التـي جـرى اسـتطلاعها والتنقيـب فيهـا، حتـى بـدأ العـراق يصـبح موضـع اهتمـام جيـو-اسـتراتيجي كبير، للدول الاوربية الباحثة عن النفط.

تعد المانيا ممثلة (بالبنك الألماني) وانكلترا (شـركة ولـيم دارسـي) التـي حصـلت علـى حقـوق وامتيـازات للبحـث عـن الـنفط فـي إيـران، بجانـب أمريكـا (مؤسسـة امريكـان سـتيديكيت)، وهولنـدا (شركة شل)، طلائع الشركات والمؤسسات المهتمة بنفط العراق آنذاك، اذ توصلت الشركات الألمانية والإنكليزيـة والهولنديـة الـى صـيغة الائـتلاف فيمـا بينها لتشكيل شركة مساهمة تحت اسم (شركة النفط التركيـة) فـي "1914-6-28"، التـي حصـلت فـي العـام نفسـه، مـن الحكومـة العثمانيـة علـى حـق استغلال الثروات الهيدروكربونية المستكشفة والتي سـيتم استكشـافها مسـتقبلاً، فـي ولايـات العـراق ولاسيما ولاية بغداد والموصل* (المعموري، عبد علي و الجميلي، مالك دحام، 2011: 249-250).

لقد أثمرت جهود الشركة الجديدة بضـغوط منسقة من الحكومتين الالمانية والبريطانية عن قيام حكومـة الإمبراطوريـة العثمانيـة بإرسـال رسـالتها الشـهيرة بتـاريخ 28 حزيـران 1914 الـى السـفير البريطاني في استانبول تعلمه بـان وزير المالية قد وافـق علـى تـأجير شـركة الـنفط التركيـة لترسـبات النفط المكتشفة او التي قد تكتشف في المستقبل في ولايتـي الموصـل وبغـداد وانـه يحـتفظ بحقـه فـي المشاركة في الشركة وتحديد شروطها.

لقـد أصـبحت هـذه الرسـالة البسـيطة اهـم وثيقـة بيـد الشـركة لتعتمـد عليهـا فـي المطالبـة بحـق الامتيـاز حتـى بعـد انهيـار الامبراطوريـة العثمانيـة كمـا سـنرى لاحقـاً (العنـاز، غـانم، 2016). قامـت بعد ذلك بفترة قصيرة الحرب العالمية الاولى في 5 تشـرين الاول 1914 ممـا ادى الـى انقطـاع المداولات بشأن الموضوع تماماً.

المرحلة الثانية : مرحلة الحرب العالمية الأولى وما اعقبها من تشكيل حكومة عراقية.

مع اشتعال أوار الحرب العالمية الأولى مـا بـين الـدول الاوربيـة حصـراً، لفض الصـراع فيمـا بينهما على تـولي الزعامـة العالميـة، بعدما ظهـرت علامـات وهـن الزَعامـة العثمانيـة، والتنـافس فيمـا بينها على مشاركة بريطانيا في استعمارها لبلدان العالم غير الأوربي، ظهر واضحا التطلع الألماني

صـوب العـالم وبالضـد مـن بريطانيـا، وخسـارتها الحـرب وخـروج حلفـاء بريطانيـا منتصـرين، تمـت مصـادرة المصـالح الألمانيـة مـن قبـل الحكومـة البريطانية، كما ان مؤتمر (سان ريمو)، الذي انعقد في نهاية الحرب، قد وضع العراق تحت الانتداب البريطاني من ناحية، وقرر مصير نفط العراق من ناحيـة أخرى(المعمـوري، عبـد علـي و الجميلـي، مالـك دحـام، 2011 : 250). لقـد ابـرق جيولـوجي شركة ستاندر اويل، وهو ما ورد في رسالة موجهة الى زوجته، في شهر أيلول من عام 1919، قائلاً: "سوف لا نترك شيئاً الا ونقوم بـه، والثبـات بصـبر واناة حتى الظفر بـالحقوق التـي تخص وعلـى نحـو لائـق المـواطنين الأمـريكيين..." (سـتيفرز ،ولـيم، 2011: 207).

مـنح العـراق بموجـب اتفاقيـة سـان ريمـو الاستقلال تحت الانتداب البريطـاني لتشكل حكومـة وطنية وينادى بفيصل الاول ملكاً علـى العراق فـي سنة 1921. قـام المنـدوب السـامي البريطـاني سير بيرسي كوكس فـي اوائـل 1922 بتقديم رسـالة الـى الملك فيصل الاول يوصي بموجبها بإعطـاء امتيـاز للتنقيب عن النفط الى شركة النفط التركية بناء على الرسالة التي حصلت عليها من الحكومة العثمانية.

قامت شركة النفط التركيـة إثر ذلك بتقديم طلبها مشفوعا بمسودة اتفاقية الى الحكومة العراقية للحصـول علـى امتيـاز للتنقيـب عـن النـفط مسـتندة بذلك الى الرسالة العثمانية التي منحتها حق التنقيب فـي ولايتـي الموصـل وبغـداد، ووافقـت الحكومـة العراقية على ذلك الطلب لتبدأ بعد ذلك المفاوضـات بين الطرفين في ايلول 1923.

لقد جرت المفاوضـات فـي ظـروف صـعبة ليست في صالح الحكومة التي كانت تحت الانتداب وسيطرة المندوب السامي البريطـاني والمستشـارين البريطـانيين. وعلـى الـرغم مـن ذلـك فقـد ابلـى المفـاوض العراقـي بـلاءً حسـناً بإصـراره علـى المشـاركة فـي ملكيـة الشـركة دون علمـه بالرسـالة السـرية لمـؤتمر سـان ريمـو التـي اعطتـه الحـق بالمشاركة بنسبة 20%. استمرت المفاوضات عبر لجـان عـدة لحكومـات عراقيـة مختلفـة مـن دون التوصـل الـى اتفـاق، إذ كانـت الشـركة متمسـكة بمسودة الاتفاقية التي قدمتها مدعومـة فـي ذلك من قبـل الحكومـة البريطانيـة ومنـدوبها السـامي ومستشـاري الحكومـة العراقيـة، بقيـت اللجـان العراقية المتعاقبة تطالب بشروط أفضل الا ان ذلك كان يقابل بالرفض من الشركة والتهديد المبطن فـي معظم الاوقات والصريح فـي حـالات قليلـة مـن قبل الحكومة البريطانية بإعطـاء **ولايـة الموصـل لتركيـا** في حالة استمرارها بالتعنت في عدم الموافقة علـى صيغة مسودة الاتفاقية المقدمة اليها.

نجحت تلـك الضـغوط اخيـراً حيـث وافقـت الحكومـة العراقيـة علـى الاتفاقيـة التـي قـام بتوقيعهـا وزير المواصلات والاشغال نيابة عن الحكومة فـي 14 اذار 1925، لقـد اشـتملت تلـك الاتفاقيـة علـى بنود وشروط مسهبة اهمها النقطتان الاتيتان:

1- سـعر الـنفط: حـدد سـعر الـنفط بأربعـة شـلنات (ذهب) للطن الواحد قابلة للتعديل بعد 20 سنة. علماً ان الجنيه الاسترليني الواحد يحتوي علـى عشرين شلناً وان الطن الواحد يحتوي على

7.578 برميـل وان البرميـل يحتـوي علـى 35 غـالون بريطـاني. وبنـاء علـى ذلـك يكـون سـعر البرميل الواحد يساوي 0.0264 جنيه استرليني او مـا يـوازي 38 برميل للجنيـه الاسـترليني الواحـد. علماً ان سـعر البرميـل الواحـد فـي الوقـت السـابق يقارب 100 دولار امريكي او ما يقارب 60 باونـد إسترليني بالأسعار الحالية.

2- مدة الامتياز: 75 سنة

هـذا وبينمـا كانـت شـركة الـنفط التركيـة منهمكـة بالمفاوضـات مـع الحكومـة العراقيـة للحصول على الامتياز، كان هناك خلاف شديد بين الحكومـات البريطانيـة والفرنسـية والامريكيـة المنتصـرة فـي الحـرب علـى توزيـع غنيمـة نفـط العراق. وكـان الخـلاف علـى أشده بين الحكومتين البريطانية والامريكية التي لم يمنحها مؤتمر سان ريمو اية حصة في شركة النفط التركية. استمرت هذه الخلافات المعقدة والحادة لسنوات عدة انتهت اخيراً باستبدال اسم شركة النفط التركية بشركة نفط العراق في تشرين اول 1928.

علما انـه، وبغض النظر عن المفاوضـات والخلافـات المذكورة اعـلاه، كانـت الشـركة خـلال تلك الفترة منهمكة في اعمال الاستكشاف واستيراد ابـراج الحفـر وغيرهـا مـن المعـدات ليبـدأ الحفـر بحضور الملك فيصل الاول في اول بئر في منطقة بلكانا في 5 نيسان 1927.

لـم تسـتطع الشـركة الالتـزام بـبعض شروط اتفاقية 1925 على الرغم من اعطائها سنة اضافية مما نتج عنه الغاء تلك الاتفاقية في تشرين اول 1928 والـدخول فـي مفاوضـات جديـدة. وقـد كان من حسن حظ الحكومة العراقية تلقيها عرضـاً مغرياً من شركة انمـاء الـنفط البريطانيـة المدعومـة بـرؤوس امـوال بريطانيـة وايطاليـة والمانيـة، التـي اصبحت تدعى فيما بعد بشركة نفط الموصل.

دخلـت الحكومـة العراقيـة وشـركة نفـط العراق في مفاوضـات جديدة كـان الجانـب العراقـي عندها قد اكتسب خبرة جيدة فـي فن المفاوضـات فضـلا عن قوة موقفه بعد حصـوله علـى عـرض شركة انماء النفط البريطانية الذي يفوق بكثير ما جـاء فـي اتفاقيـة 1925 مـع شـركة الـنفط التركيـة. لـذلك كانـت المفاوضـات معقدة ومطولـة ابلـى فيهـا الجانـب العراقـي بـلاء حسـنا حيـث اسـتمرت لمـدة ثلاث سنوات لتنتهي اخيراً بتوقيع الاتفاقية الجديدة في 24 آذار 1931، تمكن العراق في هذه الاتفاقية من الحصول على مكاسب جديدة اهمها ما يأتي:

1- ضـريبة سـنوية مقـدارها تسـعة الاف باونـد اسـترليني (ذهـب) تسـتمر حتـى تـاريخ البـدء بتصـدير الـنفط، يلـي ذلـك سـتون ألـف جنيـه استرليني (ذهب) عند انتاج اول اربعة ملايين طـن مـن الـنفط ثـم يليهـا عشـرون ألـف جنيـه استرليني عن انتاج كل مليون طن اضافي.

2- مبلغ سنوي قدره اربعمائة ألف باوند استرليني (ذهـب) حتـى تـاريخ البـدء بتصـدير الـنفط. تعد نصف المبالغ المدفوعة ضريبة ايجار غير قابلة للـرد والنصـف الآخـر يعـاد الـى الشـركة مـن الاستحقاقات الحكومية السنوية التـي تزيـد عن اربعمائة ألف باوند استرليني.

3- تحدد عائدات النفط الحكومية السنوية خلال العشرين سنة الاولى من تاريخ التصدير بأربعمائة ألف باوند استرليني كحد أدنى بغض النظر عن مستوى الانتاج.

4- تقوم الشركة بتأمين احتياجات العراق من المشتقات النفطية بأسعار محددة.

5- تقوم الشركة بمد خط انابيب تصدير النفط بطاقة سنوية لا تقل عن ثلاثة ملايين طن بحلول نهاية عام 1934.

6- قلصت مدة الامتياز من 75 الى 70 سنة.

7- حددت مساحة الامتياز ب 32 ألف ميل مربع غرب نهر دجلة من شمال العراق.

8- بقي سعر النفط المحدد بأربعة شلنات (ذهب) للطن الواحد بدون تغيير.

المرحلة الثالثة : مرحلة منح الامتيازات النفطية لشركات النفط الوطنية بعد ثورة 1958.

اصبح العراق من ابرز الدول التي سعت لبناء صناعة وطنية خاصة بعد انشاء منظمة أوبك عام 1960، ففي عام 1961 سنت الحكومة القانون رقم 80 حيث تمكنت الدولة عبر هذا القانون من إحكام سيطرتها على الأراضي غير المطورة فعلاً، اذ حددت الحكومة بهذا القانون مساحة امتياز الشركات بتلك المناطق المنتجة فقط او ما يعادل النصف بالمئة من مساحة العراق، وتأتي أهمية هذا القانون من انه الخطوة الأولى لتحقيق الهدف الاستراتيجي للسياسة النفطية العراقية، وهو تحرير الثروة النفطية من السيطرة والاستغلال الأجنبي واستخدامها لصالح الشعب.

المرحلة الرابعة : مرحلة أنماط استثمارية متعدد مع وجود نمط استثماري محلي، بعد عام 1968 الى عام 2003.

لقد قامت شركة النفط الوطنية العراقية بعد عام ١٩٦٨ باعتماد سياسة الاستثمار المباشر حيث عملت على تنفيذ أعمال تطوير الحقول والمنشآت اللازمة للإنتاج والخزن والنقل من خلال عقد اتفاقيات مع عدد من دول أوربا والاتحاد السوفيتي السابق. وفي عام ١٩٧٠ وقعت الحكومة عقدا مع مسافن بناء الناقلات الاسبانية على تزويد شركة النقل البحرية العراقية (التي تحول اسمها الى شركة ناقلات النفط العراقي) بسبع ناقلات حمولة كل منها (٣٥٤٠٠) طن بكلفة إجمالية مقدارها (٢٥) مليون دينار عراقي، ومع بداية استلام الناقلات عام ١٩٧٢ تم وضع حجر الأساس للأسطول العراقي وتولت هذه الشركة مهمتها الإدارية وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تم استثمار حقول الرميلة مع الاتحاد السوفيتي بقروض وتوقيع عقد مع شركة هنغارية لحفر أول بئر لشركة النفط الوطنية وغير ذلك من أعمال سياسة الاستثمار المباشر، وقد أعطت هذه التجربة ثمارها من خلال تصدير أول شحنة إثر تأميم شركة نفط العراق المحدودة والشركات المؤتلفة معها ، سارعت الحكومة الى تطوير عمليات الاستكشاف والحفر، اذ كانت هناك ثلاث محاولات من شركة النفط الوطنية العراقية مع بعض الدول في هذا الصدد، منها توقيع عقد مع فرنسا (الف – ايراب) حيث تم تطوير حقول محافظة ميسان(البزركان – حقل فكة– ابو غرب).

وعقد مع شركة بترويراس البرازيلية حيث تم اكتشاف حقل مجنون العملاق. بادرت شركة النفط الوطنية العراقية عام ١٩٧٩ ، بعد اكتشاف العديد من الحقول النفطية مثل نهر عمر ومجنون و الحلفاية لوضع برنامج لزيادة الطاقة الانتاجية من النفط الخام، ففي نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات أصبح العراق يتمتع بصناعة نفطية متطورة مقارنة مع بعض الدول العربية. لكن دخول البلد في معارك ضارية مع جيرانه أدى الى تدمير الصناعة النفطية، إذ يلاحظ خلال هذه الحقبة تعرض القطاع الصناعي الى تردي الأوضاع الإدارية والفنية بفعل سنوات الحرب والعقوبات الاقتصادية للبلد، أدت الى تدهور هذا القطاع. اما في مجال الاستثمار، فاستطاعت الحكومة التفاوض مع الشركات النفطية، بعد مؤتمر النفط الذي عقد في بغداد عام (1995) الا ان أياً منها لم يجرؤ على تحدي العقوبات، وعندما عجزت الحكومة عن اقناع الشركات بالاستثمار في النفط لجأت الى تغيير سياستها النفطية واستخدامها للتفاوض مع الشركات الأجنبية، وبذلك استطاعت الحكومة عام (1997) توقيع عقدين احدهما مع شركة لوك الروسية لتطوير حقل غرب القرنة والآخر مع شركة الواحة الصينية لتطوير حقل الاحدب،، وقد تم الغاء عقد الشركة الروسية عام (2002) بسبب عدم المباشرة باعمال التنفيذ، في حين لم يتم الغاء عقد الشركة الصينية، على الرغم من عدم المباشرة باعمال العقد منذ توقيعه، وفي عام 1999 جرى التحول الى صيغة عقد الخدمة قصير الاجل، وهو اقرب الى عقد التصميم والتجهيز والانشاء، ولكن بشروط دفع مختلفة، وبالنفط الخام من الحقل، فتم التفاوض مع الشركات النفطية الاسيوية، ولاسيما الحكومية منها، وقد تم ابرام عقود وفقا للصيغة الجديدة مع شركة بتروفيتنام الفيتنامية فضلاً عن (3) عقود استكشافية مع الشركة الهندية وكذلك عقد تطوير حقل نور مع سوريا(الياسري ، احمد جاسم جبار،2009: 43).

المبحث الثاني

التحول في منهج السياسة النفطية بعد 2003.

تعد جولات التراخيص انعطافه كبيرة في مسيرة السياسة النفطية للعراق، وهي السمة البارزة لهذا المنهج، وذلك من خلال الشفافية والوضوح التي اعتمدتها في طرح مناقصة تنافسية علنية، لم تكن معهودة في السابق.

وبعد ركود دام أكثر من عقدين ونصف، اخذت الحكومة الاتحادية على عاتقها، عرض مناطق نفطية وغازية متعددة، بدءاً من عام 2009 ولغاية 2012، تمخضت عنها أربع جولات للتراخيص، كان الهدف منها تحقيق الاتي (عبد السلام، لطيف، بلا تاريخ):

1- إعادة تأهيل الحقول النفطية او تطوير انتاجها وفقا لأحدث الأساليب الإدارية المالية والفنية.

2- نقل خبرات شركات النفط العالمية، وتقنياتها الحديثة الى البلاد.

3- تدريب وتطوير الكوادر العراقية بمختلف المجالات والنهوض بأساليب وسياقات

العمل في مختلف مؤسسات الدولة بالتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية.

4- زيادة طاقة العراق النفطية من (2.43) مليون برميل الى (10) مليون برميل.

لقد عرض للاستثمار في الجولة الأولى في 29 حزيران 2009 التي طرحت من وزارة النفط (كونها الجهة المسؤولة عن التحكم في الثروة النفطية)، ستة حقول نفطية بمشاركة 32 شركة عالمية تمثل 18 بلداً في مزاد علني، وتعد هذه الحقول من الحقول الكبيرة، فالاحتياطي النفطي المثبت لها يقدر بأكثر من 50% من الاحتياطي النفطي العراقي، وتنتج اكثر من 85% من نفط العراق، وقبِل ائتلاف بقيادة شركة "بي بي" البريطانية يضم شركة البترول الوطنية الصينية " سي ان بي سي" عقداً لتطوير حقل نفط الرميلة الجنوبي، اكبر حقول النفط في العراق الذي يقدر حجم الاحتياطيات فيه بنحو 17 مليار برميل. ورفض تحالف اخر تقوده اكسون موبيل وتشارك فيه بتروناس الماليزية كان قد تقدم بعرض لتطوير الحقل نفسه، الحد الأقصى لرسم الخدمة على برميل النفط الذي اقترحته وزارة النفط ليمنح تحالف بي بي فرصة الفوز به وقبِل تحالف "بي بي/ سي ان بي سي" رسما يبلغ دولارين عن كل برميل نفط إضافي يتم انتاجه مقارنة مع رسم يبلغ 3.99 دولار في عرضهما الأول، ولم يجد حقلان للنفط وثالث للغاز من يستثمرهما بسبب العوائد المالية الضئيلة التي رصدتها وزارة النفط العراقية، وقد رفض ائتلاف الشركة الصينية "سي ان أو أو سي" وشركة "سينوبيك انترناشول" استثمار حقل ميسان الذي الذي تبلغ قدرته الإنتاجية 100 الف برميل يومياً وتقدر احتياطاته بـ 6.2 مليار برميل، وارادت هاتان الشركتان ان تكون عائداتهما من الإنتاج 4.25 دولار للبرميل، في حين عرضت الحكومة العراقية عليهما 3.2 دولار. اما حقل باي حسن قرب مدينة كركوك النفطية الذي تصل قدرته الإنتاجية الى 147 ألف برميل يوميا فقد طلبت الشركة الامريكية "كونوكوفيليبس" عائدات بقيمة 70.26 دولار للبرميل مقابل أربعة دولارات عرضتها الحكومة العراقية وتقدر الطاقة التطويرية للحقول التي شملتها الجولة الأولى بإضافة 6.373 مليون برميل يومياً(الرواي ،احمد عمر، بلا تاريخ: 233).

وبعد الجولة الأولى، قامت وزارة النفط بجولة التراخيص الثانية في 12 كانون الأول 2009 وطرح فيها 10 حقول نفطية وحقل غازي يضم حقولا مكتشفة وغير مطورة، تنافست 45 شركة من جنسيات مختلفة (من 32 دولة) على هذه الحقول، اما الحقول المشمولة بهذه الجولة فهي حقول مجنون، غرب القرنة المرحلة (2)، الحلفاية، الغراف، مجموعة الكفل، مرجان، بدرة وشملت جولة التراخيص مجموعة الحقول الشرقية التي تضم حقل خشم الأحمر، قمر والقيارة والنجمة في محافظة نينوى.

لقد تم توقيع سبعة عقود للتطوير من أصل عشرة جرى عرضها على الشركات النفطية العالمية في هذه الجولة، وكما مبين في الجدول (1).

وفي 20 تشرين الأول 2010 تم إطلاق جولة

التراخيص الثالثة، لثلاثة حقول غاز، حقل عكاز ويحتوي على ما يقرب من 158مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وحقل المنصورية ويحتوي على ما يقرب من 130مليار متر مكعب، وحقل السيبة ويحتوي على ما يقرب من 31مليار متر مكعب.

لقد أدرجت حقول عكاس والمنصورية في جولة التراخيص الأولى، ولكن المنصورية لم يحظَ بأي عرض لتطويره، بينما حظي حقل عكاس بعرض واحد، ولكن العرض رفض، اما حقل السيبة فقد أدرج في الجولة الثانية، لكنه ازيل من القائمة قبل بدء المناقصة، وكانت الحكومة قد اشارت لاحقاً إلى انه سيتم تطوير الحقول الثلاثة من خلال الجهود الوطنية، ولكنه قرر بعد ذلك ادراج الحقول الثلاثة للمناقصة في الجولة الثالثة (www.openol.net.، بلا تاريخ).

وبعد سنتين من قيام جولة التراخيص الثالثة، جرت جولة للتراخيص رابعة، وبالتحديد، خلال المدة 30-31 أيار 2012 حيث شاركت فيها 47 شركة عالمية من ضمنها "شركة اكسون موبيل" وجرى خلالها عرض 12 رقعة استكشافية 7 منها للنفط و5 للغاز توزعت بين محافظات البصرة والنجف وبابل والمثنى والديوانية وذي قار ونينوى وديالى والانبار.

وأثمرت تلك الجولة عن رسو ثلاث رقع استكشافية فقط على الشركات المتنافسة، حيث فازت شركة باكستان بتروليوم، بعقد لاستكشاف الرقعة الغازية الثامنة الممتدة بين ديالى وواسط، فيما فاز ائتلاف يضم شركتي لوك أويل الروسية وانبكس كوربوريشن اليابانية بعقد لاستكشاف الرقعة النفطية العاشرة الممتدة بين محافظتي ذي قار والمثنى، وفاز ائتلاف كويتي اماراتي تركي بقيادة (كويت إنيرجي)* بالرقعة الاستكشافية الواقعة في محافظة البصرة على الحدود العراقية الإيرانية (www.almadapress.com.، بلا تاريخ). وكما موضح في الجدول (1).

الجدول (1) العقود الممنوحة في جولات التراخيص

جولة التراخيص	المشروع أو القطعة المرخصة	الاحتياطي المثبت مليار برميل	المقاول	النوع	الإنتاج النفط: ألف برميل /يوم الغاز: مليار م^3/سنة			اجمالي رسوم الخدمة دولار/ برميل
					الأولى	حزيران 2012	الهضبة	
2008	الاحدب	1.0	Petro china	نفط	25	129	120	6.00
الأولى 2009	رميلة	17.3	BP	نفط	1,173	1,279	2,850	2.00
	زبير	7.8	Eni	نفط	201	225	1,200	2.00
	مجموعة ميسان	2.4	CNOOC	نفط	97	91	450	2.30

	غرب قرنه (1)	43.3	ExxonMobil	نفط	268	417	2,325	1.90
الثانية 2010	غرب قرنه (2)		Lukoil	نفط	120	-	1,800	1.15
	مجنون	12.0	Shell	نفط	175	21	1,800	1.39
	حلفاية	4.9	Petro china	نفط	70	34	535	1.40
	غراف	4.4	PETRONAS	نفط	35	-	230	1.49
	بدره	0.8	GazpromNeft	نفط	15	-	170	5.50
	قياره	1.5	Sonangol	نفط ثقيل	30	-	110	5.00
	نجمة	1.1	Sonangol	نفط ثقيل	20	-	110	6.00
الثالثة 2010	عكاز		KOGAS	غاز	1.03	-	4.10	5.50
	منصوريه		TPAO	غاز	0.78	-	3.10	7.00
	سيبا		Kuwait Energy	غاز	0.26	-	1.00	7.50
الرابعة 2012	قطعة 8		Pakistan Petroleum	اغلبه غاز	n/a	-	n/a	5.38
	قطعة 9		Kuwait Energy		n/a	-	n/a	6.24
	قطعة 10				n/a	-	n/a	5.99
	قطعة 12				n/a	-	n/a	5.00
مجموع النفط		96.5			2,229	2,198	11,710	
مجموع الغاز					2.07		8.20	

المصدر: د. علي ميرزا، العراق الواقع والافاق المستقبلية، قدم هذا البحث الى الملتقى الاقتصادي العلمي الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين الأول: بيروت 30 آذار/مارس-1 نسيان/أبريل2013.

المبحث الثالث

النتائج المتحققة من جولات التراخيص

نتيجة للاضرار التي لحقت بالقطاع النفطي قبل عام 2003، بسبب الحروب المتكررة، والعقوبات الاقتصادية، وسوء الإدارة، وأسباب أخرى عديدة تراجعت معدلات الإنتاج اليومية، اذ تراجع معدل الإنتاج اليومي الى مستويات لم يشهدها القطاع النفطي، خلال فترة التسعينيات من القرن المنصرم، اذ نلاحظ من الجدول(2) ان معدل الإنتاج اليومي في سنة 1996 بلغ 610 ألف ب/ي بسبب الحظر المفروض على بيع النفط العراقي، وفي آيار 1996، وبعد مفاوضات طويلة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقّع العراق مذكرة تفاهم، تبين الترتيبات المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 986. وصُدّرت أول شحنة من النفط العراقي، بموجب هذا البرنامج، فيكانون أول 1996؛ ووصلت أولى الشحنات من الغذاء إلى العراق، حيث تمت زيادة الإنتاج الى (1.190) مليون ب/ م ونسبة تغير بالإنتاج عن السنة السابقة بمعدل (95%)، استمر الإنتاج بالتزايد والارتفاع حتى وصل الى اعلى معدل له قبل 2003 وهو

انتاج ما مقداره (2.550) مليون ب/م، علما ان هذه الزيادات جرت بناءً على قرار سياسي، وليس بناءً على قرار فني صرف من خبراء النفط العراقيين ومن دون ضغوط سياسية الامر الذي أدى الى تدمير جزء كبير من الحقول والابار العراقية ولاسيما بطانات الابار، اذ ان الخبراء والمطلعين، يعرفون تماماً ان الحقول الكبيرة، وفي مقدمتها حقل الرميلة الجنوبية وكركوك بدأ انتاجهما بالهبوط منذ العام 2000 (الحلفي ، عبد الجبار ، 2008: 13).

انتكس انتاج النفط في 2003 عن المعدلات السابقة، ليصل الى مستوى من الإنتاج (1.321) مليون، ومعدل نمو (-33.95%) هو الأدنى خلال هذه السلسلة الزمنية المبينة في الجدول (1)، على الرغم من ان العمليات العسكرية لم تستهدف البنى التحتية لهذا القطاع، لكن عمليات النهب والسلب كانت الأكثر ايلاماً ووقعا على المؤسسات النفطية، حيث تعرضت منشآت النفط الاستخراجية لعمليات منظمة في أعمال النهب والسلب والحرق، سببت أضراراً كبيرة، وهكذا دخلت الصناعة النفطية مرحلة جديدة من المعاناة بعد سلسلة من عمليات التدمير والقصف والحصار وشحة المواد المالية وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية وغيرها.

بدأت الصناعة النفطية بانتهاج سياسة الاعتماد على الجهد الوطني في زيادة معدلات الإنتاج، اذ ازدادت معدلات الإنتاج بنسبة عالية وهي (52%)، على الرغم من الزيادات الحاصلة بالإنتاج، الا انه اخذ يتذبذب، خلال المدة(2003-2010) قبل مرحلة جولات التراخيص، فقد استنفد الجهد المحلي كل إمكاناته ليحقق اعلى انتاج له في عام (2009) وهو ذروة الإنتاج الوطني البالغ (2.422) مليون.

بدأ مفعول جولات التراخيص يعمل في سنة 2011 بعد ما يقارب السنتين على توقيع العقود ضمن الجولة الأولى، إذ بدأت معدلات الإنتاج بالزيادة ليتحول من (2.358) مليون الى (2.665) مليون لسنة (2010-2011) على التوالي، وتحقق معدل نمو سنوي (13%)، اخذت مقدار الإضافات السنوية تزداد تباعاً وبشكل ملحوظ، على الرغم من انها حققت أدنى معدل سنوي عام 2014، الا ان معدل الإنتاج السنوي بلغ (4.183) م ب/م، عليه يمكن مناقشة المدة الزمنية التي بدأت جولات التراخيص بالعمل الى الان بالمحاور الاتية:

1- لقد حققت جولات التراخيص معدلات إنتاجية، غير مسبوقة، لم تتحقق طوال الفترات السابقة، اذ ان اعلى انتاج يومي وصل له العراق في عام 1979 بلغ (3.476) مليون ب / ي.

2- ان الفرق بين الفترتين الزمنيتين أي بين انتاج الذروة بالجهد الوطني، والإنتاج المتحقق من جولات التراخيص، يمثل مقدار الإضافة اليومية، التي تحققت بسبب تلك الجولات، البالغة (4183-*2422) = 1.761 مليون ب /ي خلال ست سنوات.

3- جـولات التـراخيص حققـت معـدل نمـو مركبـا مقداره (30%) قياساً بالمدة الزمنية السابقة لها وكما مبين في الجدول (2)، والشكل (1) الذي يبين مسار معدل النمو السنوي بالإنتاج، ومعدل الإنتاج اليومي، اذ يتبين من خلاله، ان الزيادات الحاصلة في الإنتاج اليومي، لا تعني بالضرورة زيادة في معدل النمو السنوي، فقد يزداد الإنتاج، ولكن معدل النمو يتجه نحو الهبوط. كما نراه واضحاً بعد 2011 اذ ان الإنتاج اليومي في حالة ارتفاع وان معدلات النمو السنوي في حالة تذبذب.

الجدول (2)

معدل الإنتاج اليومي من النفط الخام للمدة (1996-2015) ومعدل التغير السنوي البسيط والمركب.

السنة	الإنتاج (1000) برميل	معدل النمو السنوي	
1996	610	-------	معدل النمو المركب قبل قيام جولات التراخيص وبعدها
1997	1190	95.0	
1998	2109	77.2	
1999	2507	18.8	
2000	2550	1.7	
2001	2376	-6.8	
2002	2000	-15.8	
2003	1321	-33.9	7.2
2004	2015	52.5	
2005	1830	-9.1	
2006	1932	5.5	
2007	2089	8.1	
2008	2341	12.0	
2009	2422	3.4	
2010	2358	-2.6	
2011	2665	13.0	7.5
2012	2979	11.7	
2013	3101	4.0	
2014	3110	0.2	
2015	3504	12.6	
2016 (كانون2)	4183	19.3	

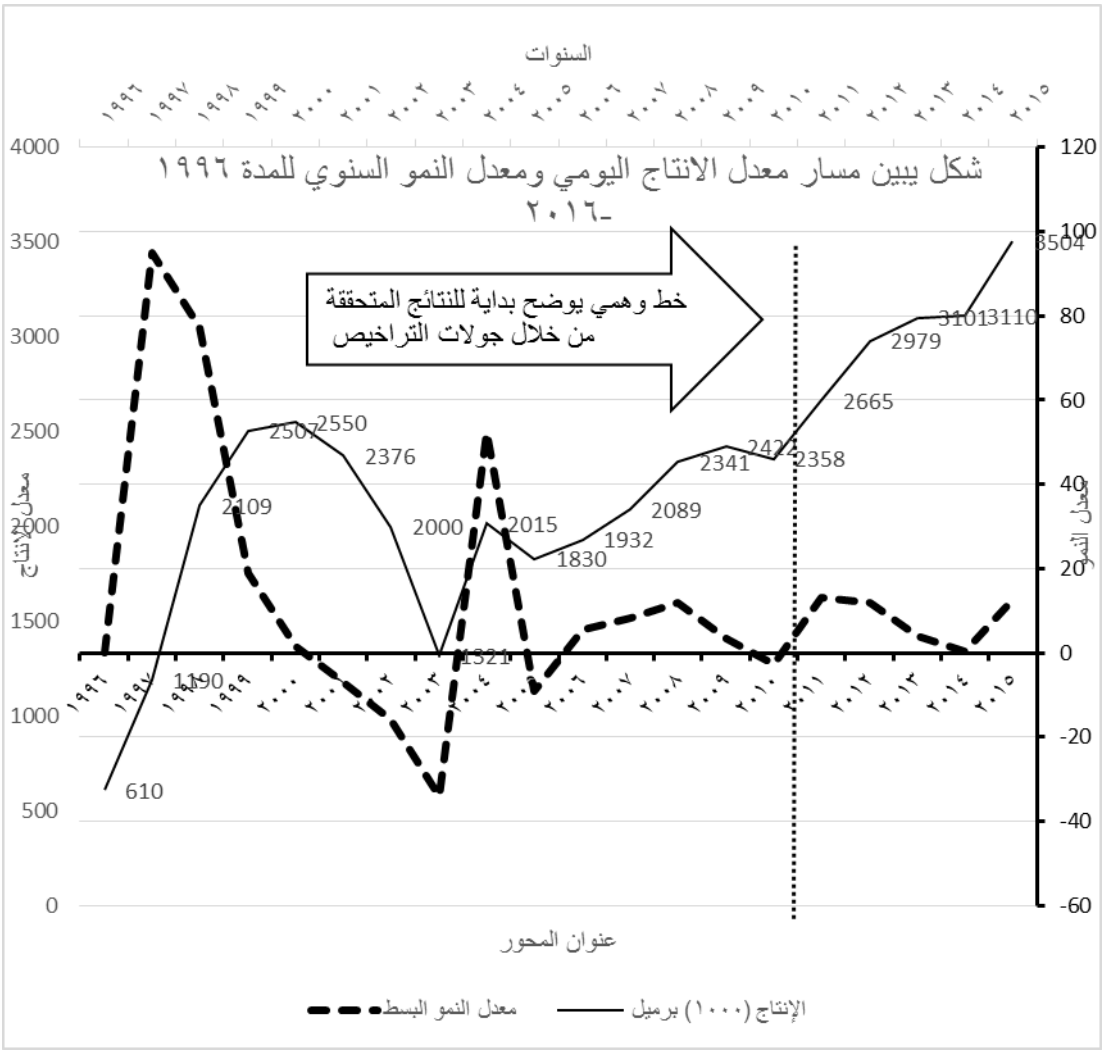

الشكل (1)

4- ان مقدار العوائد المتحققة من هذه الإضافة تبلغ ما يقارب (16.891) مليار دولار سنوياً، ضمن المدة الزمنية الحالية، التي تعاني من تدنٍ حاد في مستوى الأسعار، بغض النظر عن حجم التكاليف الاستثمارية التي تشمل كلف مد الانابيب والحفر والمكائن والمعدات .... وكل ما له علاقة بتطوير الحقل لأنها استثمارات تعود للجانب العراقي، أي ان وزارة النفط تدفع فقط سعر شراء الخدمة المقدمة من شركات النفط والبالغة كمعدل 2.7*$ للبرميل المنتج، اذ يمكن حسابها كالاتي:

العوائد المتحققة من الإضافات الإنتاجية، بفعل جولات التراخيص

1.761×29$=51.069$

صافي العوائد اليومية التي يحصل عليها الجانب العراقي بعد استبعاد حصة الشركات

51.0 - (1.761× 2.7) = 46.2453$

46.2453 × 365.25 = 16.891$

وذلك يعني ان العراق يحصل على ما يقارب (16.891) مليار دولار سنوياً، بفعل هذه الجولات.

5- من خلال النتائج السابقة، يمكن لنا ان نناقش ايهما يحقق عائدا اعلى للبلد : عقود المشاركة بالإنتاج ام عقود الخدمة، الذي يتطلب منا تسليط الضوء على اهم القواعد الرئيسة لعقود المشاركة وكيف يتم تحديد حصة الشريك.

قبل البدء بتوضيح الأسس العامة لعقود المشاركة يمكن لنا بيان الاتي:

- ان عقود المشاركة من العقود المبرمة ضمن الرقع الجغرافية، التي لم يتم التأكد من وجود مواد هيدروكربونيه فيها، او ان التكاليف الاستثمارية فيها مرتفعة جدا، بسبب المجازفة والمخاطرة كما يحصل عند الاستخراج من أعماق البحار.
- ان عقود المشاركة، كنمط استثماري نفطي، يعد من العقود المخالفة للدستور العراقي، الذي نص في المادة 111 على ان النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

ان الطريقة المتبعة في العالم لتوقيع مثل هذه العقود، تتمثل بقيام الدولة بتحديد مساحات من أراضيها لقيام المقاول بأعمال البحث والتنقيب ثم التطوير، في جميع الحالات تكون قطع الأراضي المعنية، لم تجر فيها مسبقاً مسوحات جيولوجية، ولم تحفر فيها آبار ولم يحدد فيها النفط او الغاز، حيث لا يعرف عن هذه القطع شيء فيما يتعلق بوجود النفط أو عدم وجوده.

ان الشركات الأجنبية تصرف مبالغ كبيرة في البحث والتنقيب، للوصول أولا الى وجود تراكيب ممكن ان تتضمن المواد الهيدروكربونية، ثم تصرف مبالغ اكبر لحفر عدد من الابار لتحديد وجود النفط في هذه التراكيب، ومعرفة نوعية هذا النفط وكميته ومواصفات المكمن لتتمكن (أي الشركات) في ضوء ذلك من وضع خطة تطوير الإنتاج. من الواضح انه كلما كانت المنطقة وعرة وقاسية، او في عرض البحر، كانت المبالغ المصروفة من الشركات اكثر. في الغالبية العظمى من الحالات لا يعثر المقاول على النفط التجاري، فيضطر الى التحرك الى مكان اخر ضمن الرقعة الجغرافية المعطاة له، ويكرر العمليات السابقة نفسها ويزيد من نفقاته، وان احتمال عدم عثوره على المادة الهيدروكربونية امر وارد، هذا ما تسميه الصناعة النفطية بعنصر المجازفة الذي يستحق بموجبه حسب عقود المشاركة حصة إضافية من النفط (الامير ، فؤاد قاسم،2007: 128) .

مما سبق نستنتج، ان هناك فرقا كبيرا وواضحا بين عقود الخدمة وعقود المشاركة، اذ ان واحدة من الانتقادات الموجهة الى جولات التراخيص، على انها عقود مشاركة، وان إطلاق تسمية عقود الخدمة عليها، تمثل التفافا على طبيعة العقود، الغرض منها التضليل، وهو انتقاد بعيد كل البعد عن الواقع، وهو امر لا يستحق الوقوف عنده ونقده. هنا يمكن ان نبين الفرق فيما لو ذهبت الحكومة، الى عقود مشاركة، بدل عقود الخدمة، وما هو الوضع المالي للعوائد المتحققة

ولنأخذ إقليم كردستان أنموذجاً واقعيا، حيث يقوم الإقليم بإعطاء 15% *من النفط المنتج الى الشركات الأجنبية، أي ان تلك الشركات لها حصة 15% من الإنتاج، فلو طبقت هذه النسبة على حقول جولات التراخيص، ما مقدار المردود الذي سوف يتم الحصول عليه؟. ذكرنا ان العوائد المتحققة من الإضافات نتيجة لجولات التراخيص بلغت 51 مليون دولار باليوم الواحد، وحسب عقود المشاركة فان حصة الشركة تكون كالاتي:

1.761×0.15=0.26415

1.49685 =0.26415-1.761

1.49685×29=43.40865$

43.40865×365.25=15855.0094125

من ذلك يمكن القول ان الفرق ما بين العائدين يتجه باتجاه عقد الخدمة بفارق مقداره (مليار دولار سنوياً) على الرغم من انخفاض الأسعار بنسبة (71%) عما كان عليه في عام (2011)* وهي السنة التي بدأت نتائج جولات التراخيص تظهر على ارض الواقع وكما مبين من الخط الوهمي المرسوم ضمن الشكل1، إضافة الى هذا التحليل المبسط، هناك دراسة قام بها محلل النفط (Peter Wells) عن عوائد الشركات الأجنبية من عقود المشاركة بالإنتاج الموقعة من حكومة الإقليم وتوصل الى أن IRR (معدل العائد الداخلي) في هذه العقود سيكون بين 34-65%، اعتماداً على أسعار النفط بين (60-100)

ويقول: ان عائداً كهذا للشركات عال جداً مقارنة بالمقاييس السائدة، وان مشاريع عقود المشاركة في دول أوبك الأخرى لا يتجاوز الـ IRR فيها 20% .

عليه يمكن القول ان جولات التراخيص تحقق منافع أفضل للحكومة الاتحادية، بدل عقود المشاركة. وهو واحد من اهم الأسباب التي جعلت شركات النفط العالمية تدخل كشريك في انتاج النفط العراقي بدل من ان تأخذ أجور خدمة على البرميل المنتج، ففي عام 2004 أصدر " المركز الدولي للضريبة والاستثمار .

(International Tax and Investment Center ITIC ") دراسة بعنوان " النفط ومستقبل العراق " وقد عدت هذه الدراسة، من خلال ما تضمنته من توصيات، أن عقود المشاركة بالإنتاج تمثل الأنموذج القانوني والمالي والحل المناسب لتسهيل عملية النهوض بالصناعة النفطية العراقية.

إن هذا المركز الدولي يضم في عضويته نحو (110) من كبريات الشركات العالمية، ولاسيما الشركات النفطية العملاقة، مثل " شل، بريتش بتروليوم، أكسن موبيل، شيفرون، تكسكو، هاليبرتون، وكونوكو فيليبس، وغيرها(الامير، فؤاد قاسم،2015 :11).

والدليل على ذلك قيام شركة اكسون موبيل بإبرام عقود مشاركة مع إقليم كردستان، الذي سيتم توضيحه ضمن المبحث القادم.

المبحث الرابع

شركة اكسون موبيل وخرقها للقوانين العراقية

وقعت حكومة إقليم كردستان "48" عقداً مع شركات نفطية متعددة (وزارة النفط العراقية ،بلا تاريخ: 27) ، حيث تعد شركة اكسون موبيل واحدة من كبريات تلك الشركات، اذ يغطي عملها اغلب مساحة العالم، ولا يقتصر عملها على عمليات البحث والتنقيب، بل يتعداها الى مراحل الصناعة النفطية المتعددة والمتنوعة. احتلت الشركة المرتبة الثانية، بعد "شل" عالمياً بحجم العوائد السنوية المتحققة مقارنة بشركات النفط العالمية الأخرى، البالغة "268مليار" دولار في عام 2015، يبلغ عدد الموظفين 75300 موظف للسنة نفسها (WIKIPEDIA، List of largest companies by revenue.، بلا تاريخ).

قبل كل شيء، يمكن القول ان شركات النفط العالمية، هي بأمس الحاجة الى النفط، وليست حاجتها الى 2$ لكل برميل منتج، وهو السبب الذي جعل من هذه الشركة التوجه نحو عقد المشاركة مع الإقليم.

بتاريخ 2011/11/10 أعلنت حكومة إقليم كردستان، انها وقعت مع شركة ExxonMobil ستة عقود مشاركة للتنقيب والإنتاج لست رقع استكشافية*، وكما ظهر لاحقاً ان العقود الستة تم توقيعها في 2011/10/18، ولم يتم الإعلان عنها من مدراء الشركة، وقد ظهر لاحقاً ان اثنتين من هذه الرقع الاستكشافية الست، تقعان في محافظة نينوى، وهما الرقعتان المتعلقتان بتركيبي بعشيقة والقوش. اما الرقعة الثالثة فتقع في المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك، وذلك في تركيب "قره انجير" (التي تقع شمال مدينة كركوك باتجاه السليمانية)، التابعة لمحافظة كركوك (الامير، فؤاد قاسم ،2012 : 14).

لقد كشفت هذه الخطوة عن النيات الحقيقة لموقف شركات النفط من ترجيحها لعقود المشاركة، بسبب حصولها على عقود منخفضة الأجر في العراق قبل أن تقوم بتوقيع عقودها مع إقليم كردستان، التي قدمت ظروفا أفضل بكثير والتي عدّت بغداد هذه العقود غير شرعية لكن الشركة تحاول عدم ترك العروض الجيدة في

كردستان في الوقت نفسه الذي تحاول فيه عدم فقدان عقودها في الجنوب أيضا ولذا فهي تسعى للعمل بطريقة ما لتهدئة الأمور والعمل في الشمال والجنوب.

الاستنتاجات

1- ان الاستثمار في الجانب النفطي، يكتسب درجة عالية من الحساسية، كوننا نتعامل مع ثروة سيادية مملوكة لكل أبناء الشعب العراقي لذا يقتضي التعامل معها بحذر شديد جداً، فضلاً عن ذلك كونها تعد المورد الأساسي في سد نفقات واحتياجات الدولة.

2- شهدت الاتفاقيات بين الجانب العراقي وشركات النفط العالمية، أنماطا استثمارية متعددة، بدءاً من عقود الامتياز التي تمثل العهد الاول، مروراً بعقود المشاركة بالإنتاج، وانتهاءً بعقود الخدمة، وكل نمط له خصائصه المناسبة له.

3- اتسمت المفاوضات تاريخيا بين شركات النفط العالمية وبين الجانب العراقي بالصعبة، والمعقدة، والمطولة، وقد تم استخدام أساليب ليس لها علاقة بالنفط من اجل ضمان اذعان الجانب العراقي لتلك الاتفاقيات.

4- ان حضور شركات عالمية لتطوير الحقول النفطية، مثل "شل" برتش بتروليوم" " اكسون موبيل"، يسهم بشكل كبير في كسر حاجز الخوف والتردد المتوارث لدى الشركات الأخرى، ويسهم في زرع الاطمئنان للاستثمار داخل العراق.

5- ان اتباع أسلوب التعاقد مع الشركات النفطية، طويل الاجل، من شأنه ان يؤدي الى غلق الأبواب امام الحكومات اللاحقة، لأجراء تعديل في صيغة العقد كونها تمت مع حكومة منبثقة عن السلطة التشريعية، وهي حكومة منتخبة.

6- جولات التراخيص حصلت على حقول مضمونة الايراد بالنسبة لشركات النفط العالمية، وذات احتياطي نفطي مؤكد ومعروف، وان كلف المخاطرة منعدمة، وتشكل النسبة الأعلى من بين اجمالي الكلف للاستثمار النفطي.

7- العقود المبرمة ضمن جولات التراخيص، تتناسب أكثر من غيرها من أنماط الاستثمار النفطي المعروفة، مع متطلبات واحتياجات سيطرة السلطة النفطية متمثلةً بوزارة النفط، على الثروة النفطية، والمزايا المالية، للطرف الوطني.

8- قيام شركة اكسون موبيل بالاستثمار في المناطق المتنازع عليها، يؤدي الى تعميق حالة الخلاف بين الإقليم والمركز، اذ يتحول الصراع من صراع على الأرض الى صراع على الأرض والثروة النفطية.

9- هيمنة شركات النفط العالمية على جولتي التراخيص الأولى والثانية، وهيمنة شركات النفط الإقليمية على جولتي التراخيص الثالثة والرابعة.

التوصيات

1- ان التفاوض مع الشركات النفطية، والمراجعة الدورية للعقود المبرمة امر إيجابي، ولاسيما إذا كان الامر يدور حول تخفيض النفقات

الاستثمارية، لأنها تكلفة يتحملها الجانب العراقي، بشرط الا يتم التفاوض على مضمون هذه الجولات، والضغط باتجاه تحويلها الى عقود مشاركة.

2- العمل على مطالبة شركات النفط بتقليل الغاز المحترق، اذ ان غالبية الغاز الموجود الذي يشكل نسبة 75%، هو من الغاز المصاحب، وان زيادة الإنتاج تعني زيادة في الكمية المحروقة منه، لان حرق الغاز لا يفقدنا جزءا من الثروة الغازية فقط، بل انه يؤدي الى ارتفاع في معدلات التلوث البيئي.

3- ضرورة اتخاذ موقف حاسم وحازم مع الشركات النفطية التي عقدت اتفاقيات نفطية ثانوية مع إقليم كردستان من دون الرجوع الى الحكومة الاتحادية، ولاسيما شركة أكسن موبيل، والشركات الأخرى.

4- ان انتهاج استراتيجية زيادة العوائد، عن طريق زيادة الكمية المنتجة، امر فيه درجة عالية من المخاطر، وانما يتم ذلك عن طريق زيادة المشتقات النفطية، والصناعات البتروكيماوية، على الرغم من اختلاف هذه الاستراتيجية، عما كانت عليه خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

5- سوف ينتج عن العقود النفطية زيادة كبيرة في انتاج النفط من شأنه ان يؤدي الى انخفاض للعمر الزمني للاحتياطي النفطي، اذ ان زيادة العمر الافتراضي للاحتياطيات النفطية يعني زيادة المدة الزمنية التي تؤمن الحصول على أطول مدة ممكنة من النقد الأجنبي.

6- ان تبني سياسة نفطية مركزية، من اجل توحيد وتنسيق تلك السياسات عن طريق إقرار قانون للنفط والغاز من شأنه ان يحمي الثروة النفطية ويقلل من حجم الخلافات ما بين المحافظات.

المصادر

- أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس جامعة الكوفة، 2009.
- احمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بلا.
- عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، النفط-الاختلال الهيكلي-البطالة، سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات) (30)، جامعة البصرة، 2008.
- علي ميرزا، العراق الواقع والافاق المستقبلية، قدم هذا البحث الى الملتقى الاقتصادي العلمي الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين.
- سياسة التراخيص الاستثمارية في العراق، المهندس لطيف عبد سالم، بحث متاح على الانترنيت.
- عبد علي المعموري، و د. مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي، 2011.

- غانم العنـاز، النفط واكتشـافه فـي العراق، متـاح ضمن شبكة الانترنيت.
- فـؤاد قاسـم الأميـر، الجديـد فـي القضـية النفطيـة العراقية، دار الغد، 2012.
- فـؤاد قاسـم الأميـر، الخسـائر والهـدر فـي قطـاع الطاقة، الدار الجامعيـة للطباعـة والنشـر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2015.
- فـؤاد قاسـم الأميـر، ثلاثيـة الـنفط العراقـي، دار الغد، بغداد، 2007.
- وزارة النفط العراقيـة، تقريـر الشـفافية السـادس، جولات العقود والتراخيص البترولية.
- ولـيم سـتيفرز، السـيادة والـنفط، ترجمـة د. علـي البـديري، سلسـلة كتـب ثقافيـة يصـدرها بيـت الحكمة، 2010.
- www.openol.net.
- www.almadapress.com.
- WIKIPEDIA، List of largest companies by revenue.

An Critical View of Oil-Licensing Tours

Heider Hussein Authafa [a]

Abstract

The urgent need for investment in the oil sector was figured after 2003 because of the low daily production rates, as it did not exceed, at best, 2.5 million barrels per day. In addition, it is the only sector that flows money into the budget which represents the backbone and lifeblood of the economic life in Iraq.

The oil revenues which are represented by the produced quantity and the price, where the latter is an external variable component that cannot be controlled. Despite the presence of almost a consensus among producers and consumers of oil that oil prices are not suitable for both parties. This made it as a restriction on the nature of the contracts of licensing tours that are done to increase the rates of production. This shed light on the need to highlight the most important results achieved as a result of those tours.

a - Assist. Inst. Heider Hussein Authafa, College of Administration and Economics, University of Al-Muthanna